

يأتي نشر هذه الورقة النقاشية* مع بدء الحملات الانتخابية للقوائم الوطنية والدوائر المحلية على امتداد ربوع وطننا العزيز، معلنة انطلاق سباق انتخابي نحو مجلس النواب القادم، هذا السباق الذي سيحظى فيه كل يوم من أيام الحملات الانتخابية بأهمية كبرى، وسيكون لكل مواطن ولكل صاحب صوت منكم دور أساسي في بث الحياة من جديد في مسيرتنا الديمقراطية. وعلمنا أن نتذكر أن التنافس بين المرشحين لن يكون من أجل منصب يصلون من خلاله إلى مجلس النواب لحصد امتيازات شخصية، بل هو تنافس من أجل هدف أسمى ألا وهو شرف تحمّل المسؤولية: مسؤولية اتخاذ القرارات التي تمس مصير الأردن وجميع الأردنيين. إن مسؤوليتي في هذا الظرف تتمحور في تشجيع الحوار بيننا كشعب يسير على طريق التحول الديمقراطي، وتأتي ورقة النقاش هذه كخطوة على هذا الطريق، إضافة إلى مجموعة من الأوراق النقاشية التي ستنتشر خلال الفترة القادمة، إلى تحفيز المواطنين للدخول في حوار بناء حول القضايا الكبرى التي تواجهنا. وكنت قد أوضحت منذ بضعة أسابيع في مقابلة مع صحيفتي "الرأي والجوردن تايمز"، رؤيتي لمستقبل الديمقراطية في الأردن وخارطة الإصلاح التي ستقودنا إليه. فإنني سأكرس هذه الورقة للحديث حول مجموعة من الممارسات التي أؤمن أننا بحاجة إلى تطويرها وتجديدها على امتداد رحلتنا نحو الديمقراطية، ضمن نظامنا الملكي الدستوري. وستمثل الانتخابات النيابية القادمة إحدى المحطات الأساسية على خارطة طريق الإصلاح السياسي. بل عليكم مسؤولية وطنية بمحاورتهم للوقوف على توجهاتهم إزاء القضايا المهمة التي نعيشها، وفي مقدمتها الوضع الاقتصادي وقضايا الوطنية ذات الأولوية والرؤية المستقبلية لوطننا الغالي. ومن المهم أيضاً ألا تنحصر حواراتكم ونقاشاتكم بالمرشحين فقط، بل أن تتناقشوا فيما بينكم كمواطنين في مجالسكم ودواوينكم، وفي مختلف المنابر الاجتماعية المتاحة حول جميع القضايا ذات الأولوية دون أية قيود أو محددات. لا بد من استمرار الحوار والنقاش، وأن يبادر الناخبون للتصويت على أساس مواقف المرشحين من الأولويات الأساسية التي يطرحها المواطنون، وليس على أساس العلاقات الشخصية، إنني أؤمن بأن رؤية المواطنين للعملية السياسية، تقوم على اعتبارها فرصة للتنافس العادل والشريف من أجل الوصول إلى أفضل الأفكار والحلول. فلا يمكن لفئة بمفردها تحقيق جميع الأهداف التي تسعى إليها، بل يجب التوصل إلى تفاهات تتبنى حلولاً وسطاً وتحقق مصالح الأردنيين جميعاً، فالامتحان الحقيقي والحاسم لمساعي الديمقراطية يكمن في قدرتنا على النجاح كأسرة واحدة في مواجهة التحديات. كما في باقي دول العالم، تعبر عن نفسها بمظاهر تأخذ أحياناً أشكالاً غير بناءة كالتصلب في المواقف والعنف والمقاطعة التي لا تقود بالضرورة إلى النتائج المرجوة. وهذه المظاهر تؤدي إلى توقف آني للممارسة الديمقراطية وتحول دون الوصول إلى التوافق المنشود. علينا جميعاً أن نعمل من أجل تجاوزها وإعادة عربة الديمقراطية إلى مسارها الصحيح، فالديمقراطية لا تكتمل إلا بالمبادرة البناءة وقبول التنوع والاختلاف في الرأي. كما أن الوصول إلى مقاربة متوازنة تجمع بين الحوار المنفتح، هي لبنة أساسية في بناء النظام الديمقراطي الذي نريده نهجا يقودنا إلى المستقبل المشرق الذي يستحقه جميع الأردنيين. فإن رؤيتنا لطبيعة النظام الديمقراطي الذي نعمل على بنائه واضحة، كما أن طريق الوصول إليه واضح، ويحتاج بشكل أساسي إلى مراجعة أهم ممارساتنا الديمقراطية، وهذا يقودني للحديث عن تطوير الممارسات الضرورية للديمقراطية. هو تطوير ممارسات ترتبط بمفهوم المواطنة الصالحة، التي تشكل الأساس لديمقراطية نابضة بالحياة. هناك أربعة مبادئ وممارسات أساسية لا بد أن تتجذر في سلوكنا السياسي والاجتماعي حتى نبني النظام الديمقراطي الذي ننشد. والتي من المهم ألا تتوقف بانتهاء العملية الانتخابية، وتتجلى هذه المبادئ والممارسات بما يلي: أو الأصل، أو الدين. ومن الضروري أن نعمل معاً على توسيع دائرة أولاً: احترام الرأي الآخر أساس الشراكة بين الجميع: وهذا الاحترام المتبادل. الاحترام والثقة المتبادلة بيننا، وأن نبني عروة وثقى تجمع الأردنيين على أساس احترام الإنسان وكرامته هو ما سيمكننا من أن نثق ونأمن والاستماع كما هو حق الحديث. ولا بد أن نعي جميعاً بأن تفهم الرأي الآخر هو أعلى درجات الاحترام، وأن حرية التعبير لا تكتمل إلا إذا التزمنا بمسؤولية الاستماع، وبهذه الممارسة فقط سنترك وراءنا نمط التفكير الذي يصنف المجتمعات إلى مجموعات متنافرة على أساس "نحن" و"الآخر"، ففي نهاية المطاف كلنا أردنيون وكلنا للأردن. ومن خلال التصويت يوم الاقتراع. وتذكروا أن الديمقراطية لا تصل مبتغاهما بمجرد الإدلاء بأصواتكم، ومجتمعاتكم المحلية، وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات العامة، وتتطلب هذه الممارسات أن يتقدم المرشحون للانتخابات ببرامج عملية وموضوعية مبنية على الحقائق وليس الانطباعات، بحيث توفر تلك البرامج حلولاً قابلة للتنفيذ لمعالجة مشاكلنا، مع تجاوز الشعارات البراقة والتنظير والإفراط في تشخيص المشاكل دون طرح حلول واقعية وعملية. فالمواطنون الواعون والمسؤولون هم الذين يتابعون وسائل الإعلام، مع الحرص على توخي الحقيقة والموضوعية، ويتواصلون مع ممثليهم في مجلس النواب والمجالس المحلية وقادة مجتمعاتهم ويسألونهم ويتابعون أداؤهم ومواقفهم، ويبادرون للتجمع وتنظيم

أنفسهم على المستوى المحلي، ويعملون من أجل معالجة قضاياهم المحلية، وإدامة الطرق والبنى التحتية، والمحافظة على في ثالثاً: قد نختلف لكننا لا نفترق فالحوار والتوافق واجب وطني مستمر: .المتنزهات والحدائق، وتعزيز السلامة المرورية وغيرها ظل سعيها للوصول إلى حلول توافقية. أما تنوع الآراء والمعتقدات والثقافات في مجتمعنا فقد كان على الدوام عنصر قوة، ولم وباعتقادي ،وليس شكلاً لانعدام الولاء، والحوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية . يمكن عامل ضعف أبدا فإن الوصول إلى حلول توافقية يقوم على مبدأ "أن نعطي كما نأخذ"، وبهذا المنطق، فإن على جميع الأطراف أن تدرك أنها تحقق بعض ما تريد، وليس كل ما تريد. والمبادرة للتنازل وصولاً إلى حلول توافقية هي فضيلة ترفع من شأن من يتحلى بها، فأكثر أفراد وأدعوكم أيضاً للالتزام بالحوار والنقاش سبيلاً لحل الاختلاف ،المجتمع فضلاً هم الذين يبادرون للتضحية في سبيل الصالح العام في الرأي، قبل الانسحاب من طاولة الحوار والنزول إلى الشارع. فلا بد أن نعي جميعاً أن هذه أداة اضطرارية، ولنتذكر جميعاً أنه يتوجب علينا، وبعد أي إضراب أو اعتصام أو مقاطعة، العمل سوية من جديد وصولاً إلى حلول توافقية نمضي بها نحو بناء علينا ونبذ تخريب الممتلكات العامة، فهذه وسائل مرفوضة، رابعاً: جميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب: .مستقبلنا يبدأ بيد أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن الديمقراطية في جوهرها لا تعني أنه يوجد رابح أو خاسر، فقوتنا تكمن في قدرتنا على التعامل مع المتغيرات من حولنا، ولقد كان شعبنا على امتداد تاريخنا مثلاً في إثبات القدرة على التعامل مع الظروف المستجدة من حوله. وكونوا على ثقة بأننا جميعاً سنربح مع استمرارنا في التواصل والمضي إلى الأمام على مسار الإصلاح والتنمية الشاملة، مع وبهذا أنتقل إلى القسم الأخير من هذه الورقة النقاشية، .ضرورة أن يكون الجميع شركاء في بذل التضحيات وحصد المكاسب سنتمكن، خلال الحملات الانتخابية، من التأكد أننا حيث أحاول الإجابة على سؤال مفاده: كيف نتأكد أننا على الطريق الصحيح؟ نسير على الطريق الصحيح، بلورة إحساس جمعي بالكرامة والاعتزاز بما ننجزه سوياً كشعب واحد. تنمية إحساس وطني بالإنجاز، والتسلح بروابطنا وتضحياتنا المشتركة، والإيمان بأن طريقنا نحو الازدهار والأمان ينطلق من ديمقراطيتنا التي تتعزز يوماً بعد يوم. والالتزام بالديمقراطية نهج حياة. تجذير أسس التعامل الحضاري بين المواطنين